بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
رقم / د
№ 1130

الرباط، في 17 أبريل 2024

الأمين العام للحكومة
إلى
السيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبين

الموضوع : **مشروع قانون رقم 22.24** بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

--*

سلام تام بوجود مولانا الإمام دام له العز والتمكين

وبعد، يشرفني أن أوافيكم بنسخة من مشروع القانون المشار إليه في الموضوع أعلاه، تمهيدا لعرضه على مجلس الحكومة.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والسلام.

الأمين العام للحكومة
محمد حجوي

ورقة تقديم

مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحّدة للاستثمار.

***

يندرج مشروع القانون رقم 22.24 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللّجان الجهوية الموحّدة للاستثمار في إطار مواصلة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار الذي أراده صاحب الجلالة الملك محمد السّادس نصره الله، عندما دعا، بمناسبة خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2018، إلى **"تفعيل إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وتمكينها من الصلاحيات اللازمة للقيام بدورها".**

وقد مَكّن الإصلاح الذي شهدته المراكز الجهوية للاستثمار، بعد صدور القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللّجان الجهوية الموحّدة للاستثمار والمرسوم المتّخذ لتطبيقه، من إحداث تحول عميق في مقاربة الاستثمار على الصّعيد الترابي، حيث رسّخ دور هذه المراكز باعتبارها فاعلا رائدا في دعم الاستثمار واستقطابه، وفي الترويج للمؤهلات الاقتصادية ولفرص الاستثمار بالجهة المعنية، وفي تعزيز جاذبية مجالها الترابي.

ولقد انخرطت المملكة المغربية اليوم، تحت القيّادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله، في مرحلة جديدة من النُّمو الاقتصادي، قِوامُها **الرّفع**، بصورة كبيرة، **من الاستثمارات الخاصة** لكي تتحول، في أفق سنة 2035، إلى قاطرة للنمو الاقتصادي للبلاد بالتكامل مع الاستثمار العمومي، **وتسريع تحقيق الأهداف المرجوة من الاستثمار الخاص** التي رسمها صاحب الجلالة نصره الله والمتمثلة في تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة وإحداث 500 000 منصب شغل في أفق سنة 2026.

ومن أجل تفعيل التوجيهات الملكية السّامية، تمت ملاءمة الإطار المؤسساتي للاستثمار ونظام حكامته، وذلك من خلال:

- إحداث وزارة الاستثمار والتقائية و تقييم السياسات العمومية؛
- وضع الوكالة المغربية للاستثمارات والصّادرات تحت وصاية السلطة الحكومية المكلفة بالاستثمار؛
- تفويض السيد رئيس الحكومة لصلاحية ممارسة وصاية الدولة على المراكز الجهوية للاستثمار إلى السلطة الحكومية المكلفة بالاستثمار؛
- إحداث اللجنة الوطنية للاستثمار؛
- لامركزة مسار إعداد مشاريع اتفاقيات الاستثمار والمصادقة والتوقيع عليها، إذا كان المبلغ الإجمالي للمشروع المعني يقلّ عن 250.000.000 درهم.

ويروم مشروع هذا الإصلاح الجديد، من خلال البناء على المكتسبات والمنجزات المحقّقة، تعزيز الدور المحوري للمراكز الجهوية للاستثمار وتوسيع صلاحياتها وفقا للتوجيهات الملكية السامية المضمّنة في الخطاب الملكي السامي الذي وجّهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب افتتاح الدورة البرلمانية لأكتوبر 2022، حيث أكّد جلالته على أن "**المراكز الجهوية للاستثمار، مطالبة بالإشراف الشامل على عملية الاستثمار، في كل المراحل والرفع من فعاليتها وجودة خدماتها، في مواكبة وتأطير حاملي المشاريع، حتى إخراجها إلى حيز الوجود**"، وهي التوجيهات التي يتطلب إعمالها تغيير القانون السالف الذّكر رقم 18-47.

وفي هذا الإطار، ينصّ مشروع هذا القانون على عدد من المستجدّات.

ففيما يخُصّ حكامة المراكز الجهوية للاستثمار، فإن المشروع ينصّ على أن مجلس إدارة هذه المراكز ينعقد تحت رئاسة رئيس الحكومة أو السلطة الحكومية المفوّضة من لدنه لهذا الغرض. وأما فيما يتعلّق باللجان الجهوية للاستثمار، فإن المشروع يُسند رئاستها إلى مدير المركز الجهوي للاستثمار.

وفيما يخصُّ الطّعون المقدمة من لدن المستثمرين ضد القرارات السّلبية للجنة الجهوية للاستثمار، فقد تم وضع نظام جديد لتأطير مسار الطعن وضمان فعاليته. وقد تمّ، في هذا الإطار، تعويض اللجنة الوزارية للقيّادة بلجنة وزارية للطّعون يرأسها رئيس الحكومة من أجل تمكينها من الاضطلاع، على الوجه الأكمل، بالمهام الموكولة إليه في مجال البت في الطعون المحالة إليها.

ومن جهة أخرى، فقد نصّ المشروع على أن الاستثناءات في مجال التعمير تُسلّم، بصورة حصرية، من لدن رئيس الحكومة، بعد التوصّل بالرأي الإيجابي للّجنة الجهوية للاستثمار، لفائدة كل مشروع استثمار سينُجز في قطاع الصّناعة أو قطاع الفندقة، كما نصّ على توسيع مهام المراكز الجهوية للاستثمار لتشمل إعداد مشاريع اتفاقيات الاستثمار التي يقلّ مبلغها عن 250 مليون درهم بتنسيق مع ممثلي المصالح اللامركزة الجهوية المختصّة. وسيتمّ، عملا بأحكام المشروع، المصادقة على مشاريع هذه الاتفاقيات من لدن اللجنة الجهوية للاستثمار والتوقيع عليها من لدن والي الجهة والمسؤولين عن المصالح اللامركزة الجهوية المختصّة والمستثمر المعني.

محسن الجزولي
الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة
المكلف بالاستثمار والتقائية
وتقييم السياسات العمومية

مشروع قانون رقم 22.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحّدة للاستثمار.

******

المادة الأولى

تُغَيَّر وتُتَمَّمُ، على النحو التالي، أحكام المواد 4 (الفقرة الثانية - البند أ) و15 و29 (البند ج) و30 و31 من القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحّدة للاستثمار، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.18 بتاريخ 7 جمادى الآخرة 1440 (13 فبراير 2019):

"المادة 4 (الفقرة الثانية - البند أ).- فيما يخصّ ..... بما يلي:

"

"

"

"8- القيام، تحت إشراف والي الجهة وعمّال العمالات .....

"..... الترابية المعنية:

"- بتتبع ..... تم إنجازها؛

"- بتتبع تنفيذ اتفاقيات الاستثمار المبرمة بين الدولة والمستثمرين؛

"- بتتبع الاتفاقيات ..... الأنشطة الاقتصادية وتطويرها؛

"9- وضع المعلومات ذات الطابع .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

"المادة 15 .- يتمتّع مدير المركز ..... الاختصاصات الآتية:

"

"

"

"- يُمثِل المركز أمام القضاء ..... مجلس "الإدارة بذلك.

"يحضر المدير .....بصفة استشارية.

"يعتبر المدير ..... وقبض موارده.

"ويمكن له أن يُفوِّض ..... اختصاصاته إلى الكاتب العام وإلى مستخدمي "إدارة المركز.

"المادة 29 (البند ج).- دراسة وإبداء رأيها ..... "..... المتعلّقة بها، مع مراعاة أحكام البند أ) من المادّة 30 المكرّرة "أدناه.

"وبصفة عامة .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

"المادة 30.- بالرّغم من جميع الأحكام المخالفة، يمكن أن تُمنَحَ استثناءات في مجال التعمير، وفق "الشّروط وحسب الكيفيات المنصوص عليها في هذه المادة، لفائدة كل مشروع استثمار من المزمع "إنجازه في قطاع الصّناعة أو قطاع الفندقة.

"تكون الاستثناءات في مجال التعمير موضوع طلب مُعلّل يودعه المستثمر المعني لدى كتابة "اللّجنة الجهوية المنصوص عليها في المادة 39 من هذا القانون.

"تُبدي اللجنة الجهوية رأيها في شأن طلبات الاستثناءات في مجال التعمير المحالة إليها، مع "مراعاة ما يلي:

" - لا يمكن أن يشملَ أيُ استثناء في مجال التعمير الأراضي المخصّصة للتجهيزات العمومية أو "المساحات الخضراء أو طرق التهيئة أو مناطق الريّ أو المناطق المعرّضة للفيضانات أو "للمخاطر أو المناطق المحمية؛

" - ضرورة الحفاظ على المآثر التاريخية والطابع التراثي للمدن العتيقة والتناغم الجمالي والمعماري "للمدن.

"تُسَلَّمُ الاستثناءات في مجال التعمير، بصورة حصرية، من لدن رئيس الحكومة، بعد توصُّلِه بالرأي بالموافقة الصّادر عن اللّجنة الجهوية.

"يجب أن يكون كل قرار بالاستثناء .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

"المادة 31- يرأس مدير المركز اللّجنةَ الجهوية.

"يُعيّن رئيس اللجنة الجهوية الكاتب العام للمركز نائبا له.

"إذا تغيّب رئيس اللجنة الجهوية بصورة مبرّرة أو عاقه عائق حقيقي، ناب عنه نائبه.

"تتألف اللجنة الجهوية، حسب القضايا المدرجة في جدول الأعمال، من الأعضاء الآتي بيانهم:

" - رؤساء مجالس الجماعات التي ستُنجز داخل نفوذها الترابي مشاريع الاستثمار المدرجة في جدول الأعمال أو الأشخاص المفوّضين من لدنهم لهذا الغرض؛

" - ممثل عن والي الجهة؛

" - ممثلو عمال العمالات أو الأقاليم التي ستُنجز داخل نفوذها الترابي مشاريع الاستثمار المدرجة في جدول الأعمال؛

" - المدير العام للمصالح بإدارة الجهة؛

" - مدير الوكالة الحضرية المعنية أو من يمثله؛

" - المسؤولون عن المصالح اللامركزة الجهوية المعنية؛

" - الممثل الجهوي لكل مؤسسة عمومية أو لكل هيئة معنية بالقضايا المدرجة في جدول الأعمال.

"يمكن لرئيس اللّجنة الجهوية أن يدعو المستثمر .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

المادة 2

تُنسخ وتُعوّض، على النحو التالي، أحكام المواد 6 (الفقرة الأولى) و10 و13 و18 و25 و29 (البند ب) و34 (الفقرتان الثالثة والرابعة) و36 و37 و39 و40 و41 من القانون السالف الذكر رقم 47.18:

"المادة 6 (الفقرة الأولى) - مع مراعاة الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية الأشخاص "الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، يجب أن تقوم الجماعات الترابية والهيئات "العمومية والإدارات المعنية، كلّ فيما يخصّها، بموافاة المركز، بطلب منه، بالمعطيات والمعلومات اللّازمة "للاضطلاع بالمهام الموكولة إليه.

"المادة 10- يتألف مجلس الإدارة، تحت رئاسة رئيس الحكومة أو السلطة الحكومية المفوّضة "من لدنه لهذا الغرض، من الأعضاء الآتي بيانهم:

" أ) والي الجهة المعني أو من يمثله؛

" ب) رئيس مجلس الجهة المعني أو أحد نوابه المعيّن، بصورة قانونية، من لدنه لهذا الغرض؛

" ج) الممثلون الجهويون للإدارات العمومية المحدّدة بنصّ تنظيمي؛

" د) المسؤولون عن المؤسسات العمومية التالية أو من يمثلهم:

" - الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصّادرات؛

" - الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة؛

" - مكتب التّكوين المهني وإنعاش الشغل؛

" - وكالة التنمية الفلاحية؛

" - الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية؛

" - الوكالة الحضرية التي يوجد مقرّها بمركز الجهة المعنية؛

" هـ) رؤساء غرفة التجارة والصناعة والخدمات وغرفة الفلاحة وغرفة الصّيد البحري وغرفة "الصناعة التقليدية بالجهة المعنية؛

" و) الممثّل الجهوي للمنظمة المهنية للمشغّلين الأكثر تمثيلية؛

" ز) عضوان مستقلّان يعيّنان طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

"يمكن لرئيس مجلس الإدارة أن يدعو لاجتماعات المجلس، بصفة استشارية، كلّ شخص يرى "فائدة في حضوره.

"المادة 13.- يجتمع مجلس إدارة المركز، بدعوة من رئيسه، مرّتين على الأقل في السنة:

" - قبل 30 أبريل من أجل المصادقة على التقرير السنوي حول أنشطة المركز وحصر حسابات
" السنة المحاسبية المختتمة؛

" - قبل 31 أكتوبر من أجل حصر الميزانية والقوائم التوقُّعية المتعدّدة السنوات وبرنامج عمل
" السنة المحاسبية الموالية.

"يمكن لمجلس الإدارة، عند الاقتضاء، أن يجتمع عبر وسائل الاتصال بالصوت والصورة أو "بأي وسيلة أخرى من وسائل الاتّصال تمكّن من تحديد هويّة الأعضاء المشاركين في أشغاله.

"المادة 18.- يُحَدَّدُ المخطَّطُ التنظيمي للمركز بالنظر إلى المهّام الموكولة إليه وإلى المؤهلات الاقتصادية "للجهة وفرص الاستثمار التي تُوفِّرها.

"المادة 25.- تخضع المراكز كُلَّ سنة لتقييم لأدائها، يكون موضوع تقرير يُوَجَّهُ إلى مجلس إدارة المركز "المعني.

"تُحَدَّدُ، بموجب نصّ تنظيمي، كيفيات تطبيق أحكام هذه المادّة.

"المادة 29 (البند ب).- البت أو إبداء رأيها المطابق، حسب الحالة، وفق "الشروط وحسب المسطرة المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، في "القرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار.

"ولهذه الغاية، تتولى اللجنة الجهوية:

" **1) البت في ما يلي:**

" أ) طلبات تفويت الأراضي التابعة لملك الدّولة الخاص أو كرائها وتحديد القيمة التجارية أو "الكرائية لهذه الأراضي، حسب الحالة، وفق المعايير المحدّدة بنصّ تنظيمي؛

" ب) طلبات تفويت الأراضي الفلاحية أو ذات الصبغة الفلاحية التابعة لملك الدولة الخاص "أو كرائها، وتحديد القيمة التجارية أو الكرائية لهذه الأراضي، حسب الحالة؛

" ج) طلبات الإذن بالاحتلال المؤقّت للقطع الأرضية التابعة لملك الدّولة العام وطلبات الإذن "بالاحتلال المؤقت للقطع الأرضية التابعة للملك الغابوي، وتحديد الإتاوة المستحقّة مقابل "هذا الاحتلال، حسب الحالة؛

" د) طلبات الإشهاد بعدم الصبغة الفلاحية للأراضي المزمع إنجاز مشاريع استثمارية فوقها؛

"هـ) طلبات الترخيص بتقسيم الأراضي الواقعة داخل دوائر الري أو دوائر الاستثمار في الأراضي الفلاحية غير المسقية من أجل إحداث منشآت غير فلاحية أو توسيعها؛"

"و) طلبات إنجاز مشاريع استثمارية في منطقة ساحلية لا تشملها وثائق التعمير أو في المناطق الحسّاسة كما هي معرّفة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛"

"ز) الطلبات المتعلقة بالمعاوضة العقارية للأراضي الغابوية المزمع إنجاز مشاريع استثمارية فوقها؛"

"ح) ترتيب المؤسسات السيّاحية ورُخَصِ استغلالها؛"

"ط) الموافقة البيئية لمشاريع الاستثمار الخاضعة لدراسة التأثير على البيئة أو لبطاقة التأثير على البيئة؛"

"ي) طلبات إسناد القطع الأرضية في المناطق الصّناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية، وذلك وفق الشروط وحسب الكيفيات المحدّدة في اتفاقيات تهيئة هذه المناطق وتطويرها؛"

"2) إبداء رأيها المطابق في شأن:

"أ) الطلبات المتعلقة برخص البناء، وبأذون إحداث التجزئات العقارية وتقسيم العقارات وإحداث المجموعات السّكنية، وبرخص السّكن، وبشواهد المطابقة، المطلوبة لإنجاز مشاريع الاستثمار أو استغلالها؛"

"ب) طلبات التّرخيص بممارسة جميع أنشطة التّصدير ذات الطابع الصناعي أو التجاري وأعمال الخدمات المرتبطة بها داخل مناطق التّسريع الصِّناعي."

"يقوم الرأي المطابق الصّادر عن اللجنة الجهوية في شأن القرارات المنصوص عليها في أ) من 2) أعلاه مقام أي رأي آخر بالمطابقة."

"المادة 34 (الفقرتان الثالثة والرابعة).- تتّخِذُ اللّجنة الجهوية قراراتها وتُبدي آراءها المطابقة وآراءها بأغلبية أصوات أعضائها الحاضرين. وفي حالة تعادل الأصوات، يُرَجَّحُ الجانب الذي يكون فيه الرئيس."

"يجب أن تتّخِذَ اللّجنة الجهوية قراراتها وآراءها المطابقة وأراءها داخل أجل أقصاه عشرون (20) يوما من تاريخ تَوَصُّلِ كتابة اللّجنة الجهوية بملفّات الاستثمار."

"المادة 36.- تُعتبَرُ القرارات والآراء المطابقة والآراء الصّادرة عن اللّجنة الجهوية مُلزِمَة لجميع أعضائها وللإدارات وللهيئات الممثّلة في حظيرتها.

"يجب أن تُسَلّم القرارات التي كانت موضوع قرارات أو آراء مطابقة أو آراء بالموافقة، كما هو "مشار إليها في الفقرة السابقة، داخل الآجال المحدّدة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها "العمل.

"فيما يتعلّق بالجماعات، تُعتبرُ الآراء المطابقة الصّادرة عن اللّجنة الجهوية في شأن الطلبات "المتعلّقة بالقرارات المنصوص عليها في أ) من 2) من البند ب) من المادّة 29 أعلاه آراء ملزمة في "مدلول المادة 101 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

"إذا رفض أحد أعضاء اللّجنة الجهوية من غير رئيس مجلس الجماعة أو امتنع عن القيّام، داخل "الأجل المحدَّدِ، باتّخاذ أي قرار يدخل ضمن اختصاصه وكان موضوع قرار أو رأي مطابق أو رأي "بالموافقة صادر عن اللّجنة الجهوية، فإنه يجب على والي الجهة أو العامل المفوَّض من لدنه لهذا "الغرض، بعدَ أن يأمر العضو المعني بالقيّام بذلك، أن يتّخِذَ القرار المذكور بموجب قرار مُعَلَّل.

"المادة 37- يمكن أن يكون كلّ قرار بالرّفض صادر عن اللّجنة الجهوية موضوع طعن وفق "الشروط وحسب الكيفيات المحدّدة في هذه المادة.

"إذا اعترض المستثمر المعني على قرار الرّفض الصّادر عن اللّجنة الجهوية، أمكنه، داخل أجل "لا يتعدّى عشرة (10) أيّام من تاريخ تبليغه بهذا القرار، تقديم طعن أمام والي الجهة.

"يَبُتُّ والي الجهة في الطعون المقدّمة ضد قرارات الرّفض الصادرة عن اللجنة الجهوية داخل "أجل لا يتعدّى خمسة عشر (15) يوما من تاريخ إحالة الأمر إليه.

"إذا أبطل والي الجهة قرار الرّفض موضوع الطّعن المحال إليه، فإنه يتّخِذ قرارا بالموافقة لصالح "المشتكي. يَحُلّ هذا القرار محلّ قرار الرّفض الصّادر عن اللّجنة الجهوية.

"بناء على القرار بالموافقة الصّادر عن والي الجهة، يُسَلَّمُ القرار الإداري موضوع الطّعن إلى "المستثمر المعني.

"إذا أصدر والي الجهة قرارا بتأكيد قرار الرّفض الصّادر عن اللّجنة الجهوية أو إذا لم يَبُت "داخل الأجل المحدّد له، فإنّه يمكن للمستثمر المعني إحالة الأمر إلى اللّجنة الوزارية للطّعون المنصوص "عليها في المادة 40 من هذا القانون.

"يجب أن يُحال الأمر إلى اللجنة الوزارية للطّعون، تحت طائلة عدم القبول، داخل أجل لا "يتعدّى 10 أيام من تاريخ تبليغ قرار والي الجهة إلى المستثمر أو انصرام الأجل المحدّد لوالي الجهة "للبت في الطّعن المحال إليه.

"تَبُتُّ اللجنة الوزارية للطّعون داخل أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما من تاريخ إحالة الأمر "إليها.

"إذا أبطلت اللّجنة الوزارية للطّعون قرار الرّفض موضوع الطّعن المحال إليها، تطبّق أحكام "الفقرة الرابعة أعلاه.

"بناء على القرار بالموافقة الصّادر عن اللجنة الوزارية للطّعون، يُسَلَّمُ القرار الإداري موضوع "الطّعن إلى المستثمر المعني.

"يجب أن تكون القرارات المتّخذة من لدن والي الجهة واللجنة الوزارية للطّعون، تطبيقا "لأحكام هذه المادة، معلّلة بصورة قانونية وأن تُبلّغ إلى رئيس اللجنة الجهوية وإلى المستثمر المعني.

"يُوَجِّه رئيس اللجنة الجهوية إلى والي الجهة وإلى كتابة اللجنة الوزارية للطّعون تقريرا كل "ثلاثة أشهر في شأن المآل المخصّص للقرارات المتّخذة من لدن والي الجهة أو اللجنة الوزارية للطّعون.

"المادة 39.- يتولّى المركز مهام كتابة اللجنة الجهوية.

"ولهذه الغاية، يُعهَد إليه، على وجه الخصوص، بما يلي:

" أ) تحضير اجتماعات اللجنة الجهوية وتنظيمها وإعداد محاضرها؛

" ب) تلقّي ملفات الاستثمار بطريقة إلكترونية؛

" ج) التّحقُّق من أن ملفات الاستثمار المتوصّل بها تتضمن جميع الوثائق والمستندات المنصوص "عليها في النّصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛

" د) موافاة أعضاء اللّجنة الجهوية، بطريقة إلكترونية، بملفات الاستثمار داخل أجل لا يتعدّى "يومين (2) من تاريخ التوصّل بها؛

" ه) موافاة أعضاء اللّجنة الجهوية، بطريقة إلكترونية، بجدول أعمال اجتماعاتها، خمسة أيام على "الأقل قبل التّاريخ المحدّد للاجتماع؛

" و) القيام، بتنسيق مع مُمَثِلي المصالح اللامركزة المختصّة، بحساب مبلغ الاستثمار القابل "للاستفادة من المنح ومِنَح الاستثمار المتعلّقة بمشاريع الاستثمار المنصوص عليها في المادة

"4 المكرّرة من هذا القانون، وفق الشّروط المحدّدة في النصوص التنظيمية الجاري بها العمل؛"

"ز) القيام، على الفور وفي آن واحد، بتبليغ قرارات اللّجنة الجهوية وآراءها المطابقة وأراءها إلى المستثمرين المعنيين وإلى السّلطات والإدارات والهيئات المختصّة؛"

"ح) عرض مشاريع اتفاقيات الاستثمار المنصوص عليها في المادة 4 المكرّرة من هذا القانون، وعند الاقتضاء، مشاريع عقود الاستثمار الملحقة باتفاقيات الاستثمار المبرمة، على مصادقة اللجنة الجهوية؛"

"ط)عرض اتفاقيات الاستثمار وعقود الاستثمار الملحقة باتفاقيات الاستثمار، المصادق عليها من لدن اللّجنة الجهوية، على توقيع والي الجهة والمسؤولين عن المصالح اللامركزة الجهوية المختصّة والمستثمر المعني؛"

"ي)إعداد تقارير دورية حول التقدُّم المحرز في تنفيذ اتفاقيات الاستثمار وموافاة السّلطة الوصيّة على المراكز ووالي الجهة وعمال العمالات أو الأقاليم وكتابة اللجنة الوطنية للاستثمارات بها؛"

"ك) تتبع تنفيذ القرارات والآراء المطابقة والآراء بالموافقة الصادرة عن اللجنة الجهوية؛"

"ل) إعداد تقرير نصف سنوي حول أداء اللّجنة الجهوية وعند الاقتضاء الصّعوبات التي تعترضها في الاضطلاع بالمهام الموكولة إليها وإحالته إلى السلطة الوصيّة على المراكز ووالي الجهة؛"

"م) مسك وحفظ معطيات اللجنة الجهوية وتقاريرها وأرشيفها.

"المادة 40.- تُحدَثُ، تحت رئاسة رئيس الحكومة، لجنة تحت اسم "اللجنة الوزارية للطّعون"، يشار إليها بعده "باللجنة الوزارية".

"المادة 41.- تتولّى اللجنة الوزارية البت في الطّعون المحالة إليها طبقا لأحكام المادة 37 من هذا القانون.

"يُعهَدُ بمهام كتابة اللجنة الوزارية إلى السُّلطة الوصيّة على المراكز.

المادة 3

يغيّر، على النحو التالي، عنوان القسم الثالث من القانون السالف الذكر رقم 47.18:

"القسم الثالث

"اللجنة الوزارية للطُّعون

المادة 4

تُتمم، على النحو التالي، أحكام القانون السالف الذكر رقم 47.18 بالمواد 4 المكررة و15 المكرّرة و30 المكرّرة و42 المكرّرة:

"المادة 4 المكرّرة. لتطبيق أحكام المادة 35 من القانون- الإطار رقم 22-03 بمثابة ميثاق الاستثمار، "تتولى المراكز، بتنسيق مع ممثلي المصالح اللامركزة الجهوية المختصة، إعداد مشاريع اتفاقيات الاستثمار "المندرجة في إطار نظام الدّعم الأساسي للاستثمار، إذا كان المبلغ الإجمالي لمشروع الاستثمار المعني "يَقِلُّ عن السقف المحدّد بنصّ تنظيمي.

"يُصادق على مشاريع اتفاقيات الاستثمار المنصوص عليها أعلاه ويُوقَّع عليها طبقا لأحكام المادة 30 المكررة من هذا القانون."

"المادة 15 المكرّرة.- يساعد مُديرَ المركزِ كاتب عام.

"يتولّى الكاتب العام، تحت سلطة المدير، تنسيق أعمال مصالح المركز ويمارس جميع السلط "المفوضّة إليه من لدن المدير.

"المادة 30 المكرّرة.- لتطبيق أحكام المادة 35 من القانون- الإطار السالف الذكر رقم 03.22:

"أ) يُصَادَقُ على مشاريع اتفاقيات الاستثمار المنصوص عليها في المادة 4 المكرّرة من هذا القانون "من لدن اللجنة الجهوية؛

"ب) يُوقَّع على مشاريع اتفاقيّات الاستثمار، المصادق عليها من لدن اللجنة الجهوية، من لدن والي "الجهة والمسؤولين عن المصالح اللامركزة الجهوية المختصّة والمستثمر المعني.

"القسم الرابع

"أحكام ختامية وانتقالية

"المادة 42 المكرّرة.- الآجال المنصوص عليها في هذا القانون هي آجال كاملة".

المادة 5

تُنسَخ أحكام 4 من أ) من الفقرة الثانية من المادة 4 من القانون السالف الذكر رقم 47.18.

المادة 6

تدخل أحكام المادتين 4 المكرّرة و30 المكرّرة من القانون السالف الذكر رقم 47.18 كما وقع تغييره وتتميمه بموجب هذا القانون حيّز التنفيذ ابتداء من 2 يناير 2025.

في انتظار دخول أحكام المادّتين المشار إليهما أعلاه حيّز التنفيذ، يظل إعداد مشاريع اتفاقيات الاستثمار التي يَقلُّ مبلغها الإجمالي عن السقف المحدّد بنصّ تنظيمي والمصادقة عليها والتوقيع عليها خاضعا للأنظمة الجارية على نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبّق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي.

المادة 7

تَبُتُّ اللجنة الجهوية في الموافقة البيئية لمشاريع الاستثمار الخاضعة لبطاقة التأثير على البيئة ابتداء من تاريخ دخول القانون رقم 49.17 المتعلّق بالتقييم البيئي، الصّادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.78 بتاريخ 18 من ذي الحجة 1441 (8 أغسطس 2020)، حيّز التنفيذ.

المادة 8

مع مراعاة أحكام المادّتين 6 و7 أعلاه، يُعمَل بهذا القانون ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

Projet de loi n° 22-24 modifiant et complétant la loi n° 47-18 portant réforme des Centres régionaux d'investissement et création des Commissions régionales unifiées d'investissement

*****

Article premier

Les dispositions des articles 4 (2ème alinéa-paragraphe a), 15, 29 (paragraphe C), 30 et 31 de la loi n° 47-18 portant réforme des Centres régionaux d'investissement et création des commissions régionales unifiées d'investissement, promulguée par le dahir n° 1-19-18 du 7 joumada II 1440 (13 février 2019), sont modifiées et complétées comme suit :

« Article 4 (2ème alinéa-paragraphe a).- en ce qui concerne ..... guichets « uniques :

« .....
« .....
« .....

« 8) d'assurer, sous la supervision du wali de région et des gouverneurs de « préfectures ..... territoriales concernés :

« - le suivi ..... réalisés ;
« - le suivi de l'exécution des conventions d'investissement conclues « entre l'Etat et les investisseurs ;
« - le suivi des conventions ..... d'activités « économiques ;

« 9) de mettre à la disposition .....

(La suite sans modification.)

« Article 15.- Le directeur du Centre ..... attributions suivantes :

« .....
« .....
« .....

« - représente le Centre en justice ..... du conseil « d'administration.

« Le directeur assiste .....conseil d'administration.

« Il est ordonnateur ..... Centre.

« Il peut déléguer ..... attributions au « Secrétaire général et au personnel de direction du Centre.

« Article 29 (paragraphe C).- Examiner et émettre son avis ..... « ..... y afférents, sous réserve « des dispositions du paragraphe a) de l'article 30 bis ci-dessous .

« Et d'une manière générale .....

(La suite sans modification.)

« Article 30.- Nonobstant toute disposition contraire, des dérogations en « matière d'urbanisme peuvent être accordées, dans les conditions et selon les « modalités fixées par le présent article, à tout projet d'investissement qui sera « réalisé dans le secteur de l'industrie ou dans celui de l'hôtellerie.

« Les dérogations en matière d'urbanisme font l'objet d'une demande « motivée déposée par l'investisseur concerné auprès du Secrétariat de la « commission régionale prévu à l'article 39 de la présente loi.

« La Commission régionale donne son avis sur les demandes de dérogation « en matière d'urbanisme dont elle est saisie, sous réserve de ce qui suit :

« - aucune dérogation en matière d'urbanisme ne peut porter sur des « terrains destinés aux équipements publics, aux espaces verts, aux « voies d'aménagement, aux zones irriguées, aux zones inondables ou « à risque ou aux aires protégées ;

« - la nécessité de préserver les monuments historiques, l'aspect « traditionnel des villes impériales et l'harmonie esthétique et « architecturale des villes.

« Les dérogations en matière d'urbanisme sont délivrées, à titre exclusif, par « le Chef du gouvernement, après réception de l'avis favorable de la Commission « régionale.

« Toute décision de dérogation doit être accordée .....

(La suite sans modification.)

« Article 31.- La Commission régionale est présidée par le directeur du « Centre.

« Le Secrétaire général du Centre est désigné par le président de la « Commission régionale comme suppléant.

« En cas d'absence justifiée ou d'empêchement avéré du président de la « Commission régionale, il est remplacé par son suppléant.

« La Commission régionale se compose, selon les questions inscrites à « l'ordre du jour, des membres ci-après :

« - les présidents des Conseils des communes devant abriter les projets « d'investissement inscrits à l'ordre du jour ou les personnes déléguées par « eux à cet effet ;
« - le représentant du wali de région ;
« - les représentants des gouverneurs de préfectures ou de provinces devant « abriter les projets d'investissement inscrits à l'ordre du jour;
« - le directeur général des services de l'administration de la région ;
« - le directeur de l'Agence urbaine concernée ou son représentant ;
« - les responsables des services déconcentrés régionaux concernés ;
« - le représentant régional de tout établissement public ou de tout « organisme concerné par les questions inscrites à l'ordre du jour.

« Le président de la Commission régionale peut inviter « l'investisseur .....

(La suite sans modification.)

Article 2

Les dispositions des articles 6 (premier alinéa), 10, 13, 18, 25, 29 (paragraphe B), 34 (3ème et 4ème alinéas), 36, 37, 39, 40 et 41 de la loi précitée n° 47-18 sont abrogées et remplacées comme suit :

« Article 6 (premier alinéa).- Sous réserve des dispositions législatives et « réglementaires relatives à la protection des personnes physiques à l'égard du « traitement des données à caractère personnel, les collectivités territoriales, les « organismes publics et les administrations concernés sont tenus, chacun en ce « qui le concerne, de communiquer au Centre, à sa demande, les données et les « informations nécessaires à l'accomplissement des missions qui lui sont « imparties ».

« Article 10.- Le Conseil d'administration se compose, sous la présidence « du Chef du gouvernement ou de l'autorité gouvernementale déléguée par lui à « cet effet, des membres ci-après :

« a) le wali de région concerné ou son représentant ;
« b) le président du Conseil de la région concerné ou l'un de ses vice-« présidents dûment désigné par lui à cet effet ;
« c) les représentants régionaux des administrations publiques fixées par voie « réglementaire ;
« d) les responsables des établissements publics suivants ou leurs « représentants :
« - l'Agence marocaine de développement des investissements et des « exportations ;
« - l'Agence nationale de la promotion de la petite et moyenne entreprise ;
« - l'Office de la formation professionnelle et de la promotion du travail ;
« - l'Agence pour le développement agricole ;
« - l'Agence nationale de développement de l'aquaculture ;
« - l'Agence urbaine du chef-lieu de la région concernée ;
« e) les présidents de la chambre de commerce, d'industrie et de services, de « la chambre d'agriculture, de la chambre de la pêche maritime et de la « chambre de l'artisanat de la région concernée ;
« f) le représentant régional de l'organisation professionnelle des « employeurs la plus représentative ;
« g) deux membres indépendants désignés conformément à la législation et « à la réglementation en vigueur.

« Le président du conseil d'administration peut inviter aux réunions du « conseil, à titre consultatif, toute personne dont il juge la présence utile ».

«Article 13.- Le conseil d'administration du Centre se réunit, sur « convocation de son président, au moins deux fois par an :

« - avant le 30 avril pour approuver le rapport annuel sur les activités du « Centre et arrêter les comptes de l'exercice clos ;
« - avant le 31 octobre pour arrêter le budget, les états prévisionnels « pluriannuels et le programme d'action de l'exercice suivant.

« Il peut, le cas échéant, se réunir par visioconférence ou par tout autre « moyen de télécommunication permettant l'identification des membres « participant à ses travaux ».

« Article 18.- L'organigramme du Centre est fixé en fonction des missions « qui lui sont imparties, des potentialités économiques de la région et des « opportunités d'investissement qu'elle offre ».

« Article 25.- Les Centres sont soumis chaque année à une évaluation de « leurs performances. Cette évaluation fait l'objet d'un rapport adressé au conseil « d'administration du Centre concerné.

« Les modalités d'application des dispositions du présent article sont fixées par voie réglementaire ».

« Article 29 (paragraphe B).- Statuer ou donner son avis conforme, selon le « cas, dans les conditions et selon la procédure prévues par la législation et la « réglementation en vigueur, sur les actes administratifs nécessaires à la réalisation « des projets d'investissement.

« A cet effet, la Commission régionale est chargée :

« **1) de statuer sur :**

« a) les demandes de cession ou de location des terrains relevant du « domaine privé de l'Etat et de fixer, selon le cas, la valeur « vénale ou locative de ces terrains conformément aux critères « fixés par voie réglementaire ;

« b) les demandes de cession ou de location des terrains agricoles ou à « vocation agricole relevant du domaine privé de l'Etat et de fixer, « selon le cas, la valeur vénale ou locative de ces terrains ;

« c) les demandes d'autorisation d'occupation temporaire des « parcelles relevant du domaine public de l'Etat et les demandes « d'autorisation d'occupation temporaire des parcelles relevant du « domaine forestier et de fixer, selon le cas, la redevance due en « contrepartie de cette occupation ;

« d) les demandes d'attestation de vocation non agricole des terrains « devant abriter des projets d'investissement ;

« e) les demandes d'autorisation de morcellement de terrains situés à « l'intérieur d'un périmètre d'irrigation ou d'un périmètre de mise « en valeur en bour pour la création ou l'extension d'entreprises « non agricoles ;

« f) les demandes de réalisation des projets d'investissement dans une « zone du littoral non couverte par des documents d'urbanisme ou « dans des zones sensibles telles que définies par la législation et la « réglementation en vigueur ;

« g) les demandes relatives à l'échange immobilier des terrains « forestiers devant abriter des projets d'investissement ;

« h) le classement des établissements touristiques et les autorisations de « leur exploitation ;

« i) l'acceptabilité environnementale des projets « d'investissement soumis à l'étude d'impact sur l'environnement « ou à la notice d'impact sur l'environnement ;

« j) les demandes d'attribution de lots dans les zones industrielles et « dans les zones d'activités économiques, dans les conditions et « selon les modalités fixées par les conventions d'aménagement et « de développement de ces zones.

« 2) de donner son avis conforme sur :

« a) les demandes portant sur le permis de construire, les autorisations « de création de lotissements, de morcellement et de création de « groupes d'habitations, le permis d'habiter et le certificat de « conformité requis pour la réalisation ou l'exploitation des projets « d'investissement ;

« b) les demandes d'autorisation d'exercice, dans les zones « d'accélération industrielle, de toutes activités exportatrices à « caractère industriel ou commercial et les activités de services qui « y sont liées.

« L'avis conforme émis par la Commission régionale sur les actes prévus au « a) du 2) ci-dessus est exclusif de tout autre avis conforme.

« Article 34 (3ème et 4ème alinéas).- La Commission régionale prend ses « décisions et émet ses avis conformes et ses avis à la majorité de ses membres « présents. En cas de partage égal des voix, celle du président est prépondérante.

« Les décisions, les avis conformes et les avis de la Commission régionale « doivent être pris dans un délai maximum de vingt (20) jours à compter de la « date de réception, par le Secrétariat de la Commission régionale, des dossiers « d'investissement.»

« Article 36.- Les décisions, les avis conformes et les avis de la Commission « régionale engagent l'ensemble de ses membres et des administrations et « organismes représentés en son sein.

« Les actes ayant fait l'objet de décisions, d'avis conformes ou d'avis « favorables visés à l'alinéa précédent doivent être délivrés dans les délais fixés par « la législation et la réglementation en vigueur.

« En ce qui concerne les communes, les avis conformes émis par la « Commission régionale sur les demandes portant sur les actes prévus au a) du 2) « du paragraphe B de l'article 29 ci-dessus sont considérés comme des avis « obligatoires au sens de l'article 101 de la loi organique n° 113-14 relative aux « communes.

« Lorsque l'un des membres de la Commission régionale autre que le « président du Conseil de la Commune refuse ou s'abstient de prendre, dans le « délai imparti, l'acte relevant de sa compétence qui a fait l'objet d'une décision, « d'un avis conforme ou d'un avis favorables de la Commission régionale, le wali « de région ou le gouverneur délégué par lui à cet effet, doit, après l'en avoir « requis, y procéder par décision motivée.

« Article 37.- Toute décision de rejet émanant de la Commission régionale « peut, dans les conditions et selon les modalités fixées par le présent article, faire « l'objet de recours.

« Lorsque l'investisseur concerné conteste la décision de rejet émanant de « la Commission régionale, il peut, dans un délai n'excédant pas dix (10) jours à « compter de la date à laquelle cette décision lui a été notifiée, introduire un « recours auprès du wali de région.

« Le wali de région statue sur les recours formés contre les décisions de rejet « de la Commission régionale, dans un délai n'excédant pas quinze (15) jours à « compter de la date de sa saisine.

« Si le wali de région infirme la décision de rejet objet du recours dont il est « saisi, il prend une décision favorable au requérant. Cette décision se substitue à « la décision défavorable prise par la Commission régionale.

« Au vu de la décision favorable du wali de région, l'acte administratif objet « du recours est délivré à l'investisseur concerné.

« Si le wali de région confirme, par décision, la décision de rejet émanant « de la Commission régionale ou lorsqu'il ne statue pas dans le délai qui lui est « imparti, l'investisseur concerné peut saisir la Commission ministérielle des « recours prévue à l'article 40 de la présente loi.

« Sous peine d'irrecevabilité, la Commission ministérielle des recours doit « être saisie, dans un délai n'excédant pas dix (10) jours à compter de la date de « notification de la décision du wali de région à l'investisseur ou de l'expiration du « délai imparti au wali de région pour statuer sur le recours dont il est saisi.

« La Commission ministérielle des recours statue dans un délai n'excédant pas trente (30) jours à compter de la date de sa saisine.

« Lorsque la Commission ministérielle des recours infirme la décision de « rejet objet du recours dont elle est saisie, il est fait application des dispositions « du quatrième alinéa ci-dessus.

« Au vu de la décision favorable de la Commission ministérielle des recours, « l'acte administratif objet du recours est délivré à l'investisseur concerné.

« Les décisions prises par le wali de région et la Commission ministérielle « des recours, en application des dispositions du présent article, doivent être « dûment motivées et notifiées au président de la Commission régionale et à « l'investisseur concerné.

« Le président de la Commission régionale adresse au wali de région et au « Secrétariat de la Commission ministérielle des recours un rapport trimestriel sur « la suite réservée aux décisions prises par le wali de région et la Commission « ministérielle des recours ».

« Article 39.- Le Secrétariat de la Commission régionale est assuré par le « Centre.

« A cet effet, il est chargé notamment :

« a) de préparer et d'organiser les réunions de la Commission régionale « et d'en établir les procès-verbaux ;
« b) de recevoir par voie électronique les dossiers d'investissement ;
« c) de s'assurer que les dossiers d'investissement dont il est saisi « comportent l'ensemble des documents et pièces prévus par les « textes législatifs et réglementaires en vigueur ;
« d) de communiquer par voie électronique les dossiers d'investissement « aux membres de la Commission régionale, dans un délai n'excédant « pas deux (2) jours à compter de la date de leur réception ;
« e) de communiquer par voie électronique l'ordre du jour des réunions « de la Commission régionale aux membres la composant cinq (5) « jours au moins avant la date prévue pour la tenue de la réunion ;
« f) de procéder, en coordination avec les représentants des services « déconcentrés compétents, au calcul du montant d'investissement « primable et des primes à l'investissement relatives aux projets « d'investissement prévus à l'article 4 bis de la présente loi, dans les « conditions fixées par la réglementation en vigueur ;

« g) de notifier sur le champ et de manière simultanée les décisions, les « avis conformes et les avis de la Commission régionale aux « investisseurs concernés et aux autorités, administrations ou « organismes compétents ;

« h) de soumettre à l'approbation de la Commission régionale les projets « de conventions d'investissement prévus à l'article 4 bis de la « présente loi et, le cas échéant, les projets d'avenants aux conventions « d'investissement conclues ;

« i) de soumettre les conventions d'investissement et les avenants aux « conventions d'investissement, approuvés par la Commission « régionale, à la signature du wali de région, des responsables des « services déconcentrés régionaux compétents et de l'investisseur « concerné ;

« j) d'établir des rapports périodiques sur l'état d'avancement de « l'exécution des conventions d'investissement et de les soumettre à « l'autorité assurant la tutelle sur les Centres, au wali de région, aux « gouverneurs de préfectures ou de provinces et au Secrétariat de la « Commission nationale des investissements ;

« k) d'assurer le suivi de la mise en œuvre des décisions, des avis « conformes et des avis favorables de la Commission régionale ;

« l) d'établir un rapport semestriel sur les performances de la « Commission régionale et, le cas échéant, les difficultés auxquelles « elle est confrontée dans l'accomplissement des missions qui lui sont « imparties et de le soumettre à l'autorité assurant la tutelle sur les « Centres et au wali de région ;

« m) de tenir et de conserver les données, les rapports et les archives de la « Commission régionale.

« Article 40.- Il est institué, sous la présidence du Chef du gouvernement, « une commission dénommée « Commission ministérielle des recours », désignée « ci-après par « Commission ministérielle ».

« Article 41.- La Commission ministérielle est chargée de statuer sur les « recours dont elle est saisie conformément aux dispositions de l'article 37 de la « présente loi.

« Le Secrétariat de la Commission ministérielle est assuré par l'autorité « assurant la tutelle sur les Centres ».

Article 3

L'intitulé du titre III de la loi précitée n° 47-18 est modifié comme suit :

« TITRE III »

«De la Commission ministérielle des recours»

Article 4

Les dispositions de la loi précitée n° 47-18 sont complétées par les articles 4 bis, 15 bis, 30 bis et 42 bis :

« Article 4 bis.- Pour l'application des dispositions de l'article 35 de la loi-« cadre n° 03-22 formant charte de l'investissement, les Centres sont chargés « d'élaborer, en coordination avec les représentants des services déconcentrés « régionaux compétents, les projets de conventions d'investissement établis dans « le cadre du dispositif de soutien principal à l'investissement, lorsque le montant « total du projet d'investissement concerné est inférieur au seuil fixé par voie « réglementaire.

« Les projets de conventions d'investissement prévus ci-dessus sont « approuvés et signés conformément aux dispositions de l'article 30 bis de la « présente loi ».

« Article 15 bis.- Le directeur du Centre est assisté d'un Secrétaire général.

« Le Secrétaire général assure, sous l'autorité du directeur, la coordination « de l'action des services du Centre et exerce tous les pouvoirs qui lui sont « délégués par le directeur ».

« Article 30 bis.- Pour l'application des dispositions de l'article 35 de la loi-« cadre précitée n° 03-22 :

« a) les projets de conventions d'investissement prévus à l'article 4 bis de « la présente loi sont approuvés par la Commission régionale ;

« b) les conventions d'investissement approuvées par la Commission « régionale sont signées par le wali de région, les responsables des « services déconcentrés régionaux compétents et l'investisseur « concerné».

« Titre IV

« DISPOSITIONS FINALES ET TRANSITOIRES

« Article 42 bis.- Les délais prévus par la présente loi sont des délais « francs ».

Article 5

Les dispositions du 4 du a) du deuxième alinéa de l'article 4 de la loi précitée n° 47-18 sont abrogées.

Article 6

Les dispositions des articles 4 bis et 30 bis de la loi précitée n° 47-18 telle que modifiée et complétée par la présente loi entrent en vigueur à compter du 2 janvier 2025.

Dans l'attente de l'entrée en vigueur des dispositions des articles visés ci-dessus, l'élaboration, l'approbation et la signature des projets de conventions d'investissement dont le montant total est inférieur au seuil fixé par voie réglementaire demeurent soumises à la réglementation régissant le dispositif de soutien principal à l'investissement et le dispositif de soutien spécifique applicable aux projets d'investissement à caractère stratégique.

Article 7

La Commission régionale statue sur l'acceptabilité environnementale des projets d'investissement soumis à la notice d'impact sur l'environnement à compter de la date d'entrée en vigueur de la loi n° 49-17 relative à l'évaluation environnementale, promulguée par le dahir n° 1-20-78 du 18 hija 1441 (8 août 2020).

Article 8

Sous réserve des dispositions des articles 6 et 7 ci-dessus, la présente loi entre en vigueur à compter de la date de sa publication au Bulletin officiel.